جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
مخبر سوسيولوجيا جودة الخدمة الاجتماعية

شهادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة الدكتورة : نجية مامش، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نظير مشاركته/ها بمداخلة بعنوان:

«تحول مكانة المرأة وعلاقته بتراجع الخصوبة في الأسرة الجزائرية»

في الملتقى الوطني الأول الموسوم "التحولات الأسرية وعلاقتها بالتحول الظواهر السكانية -واقع وآفاق-"

المنعقد بتاريخ 21 مارس 2022 بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

متمنين له/لها دوام التوفيق والنجاح

رئيس اللجنة العلمية
مامش نجية

مدير المخبر
مدير مخبر سوسيولوجية جودة الخدمة العمومية
الدكتور: يوسف جفلول

رئيس القسم
رئيس قسم علم الاجتماع
الدكتور: تقي الدين يحي جمال بن خالد

عميد الكلية
عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مخبر سوسيولوجيا الخدمة العمومية

في إطار مشروع البحث التكويني الموسوم «الأسرة والقضايا السكانية»

تحت رمز: I05L02UN280120190001

ينظم الملتقى الوطني الأول الموسوم

التحولات الأسرية وعلاقتها بتحول الظواهر السكانية

(الواقـــــــــــــع والآفاق)

افتتاح الملتقى بآيات من الذكر الحكيم			
النشيد الوطني			
كلمة رئيس الملتقى			
كلمة مدير المخبر أ.د جغلولي يوسف			
كلمة العميد أ.د تقي الدين يحي			
كلمة رئيس الجامعة أ.د كمال بداري والاعلان عن الافتتاح الرسمي لأشغال الملتقى			
الجلسة العلمية الأولى : تحول بنية ووظائف الاسرة الجزائرية في ظل مستجدات العصر			
رئيس الجلسة	الأستاذة الدكتورة علي شريف حورية		
مقرر الجلسة	الأستاذة جرار عزيزة		
اسم المشارك	المؤسسة	عنوان البحث	المدة
د. بودية ليلى	محمد بن أحمد وهران	الإطار المفاهيمي للأسرة وأهميتها	10.00د
د. دهيمي زينب د. قوارح يمينة	قاصدي مرباح ورقلة	الاطار النظري لمفهومي الاسرة والتحول الديمغرافي	10.00د
د. ديلمي راوية ط.د قنفود حدة	محمد بوضياف المسيلة مولود معمري تزي وزو	المقاربات النظرية وتناولها للأسرة –المفاهيم–	10.00د
د. بوسكرة عمر د. عبد السلام سليمة	محمد بوضياف المسيلة محمد بوضياف المسيلة	المقاربات السوسيولوجية لدراسة الاسرة	10.00د
أ.د ضامر وليد عبد الرحمان د. زاوي فاطمة الزهراء	حسيبة بن بوعلي شلف حسيبة بن بوعلي شلف	مظاهر التحولات الاجتثقافية للأسرة الجزائرية فى ظل الاعلام الجديد مواقع التواصل الاجتماعي أنموذجا	10.00د
د. يحياوي فاطمة ط. فور خديجة	علي لونيسي البليدة علي لونيسي البليدة	عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية	10.00د
د. راشدي خضرة	محمد بن أحمد وهران	محددات نمط الاسرة الجزائرية. دراسة ميدانية في مدينة وهران	10.00د

ليلى سيدي موسى	عبد الحميد بن باديس مستغانم	التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية	10.00د
د. نصيرة بونويقة ط.د ليندة زغلاش	محمد بوضياف المسيلة محمد بوضياف المسيلة	التغير الوظيفي للأسرة الجزائرية بين تكنولوجيا الاعلام والاتصال وجائحة كورونا	10.00د
د. يوسف لعرج ط.د لزهاري بوكريكرة	محمد لمين دباغين سطيف علي لونيسي البليدة	الجيل المحوري ودوره في ظل العلاقات الاجتماعية " دراسة ميدانية بولاية باتنة"	10.00د
د. عيسى يونسي ط.د لبنى سناني	جامعة زيان عاشور الجلفة جامعة 20أوت 1955 سكيكدة	دور المرأة في المجتمع الجزائري في ظل التحولات الأسرية الراهنة	10.00د
د. حفيظة نهائلي د. سعاد طعبة	جامعة زيان عاشور الجلفة جامعة زيان عاشور الجلفة	عولمة القيم وتأثيرها على التنشئة الاجتماعية الأسرية	10.00د
د. دليلة بدران د. وردة برويس	عمار ثليجي الاغواط جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	خروج المرأة وتغير الأدوار الوظيفية للأسرة – قراءة سوسيولوجية-	10.00د
د. عمراني بلخيري د. حدادو فطيمة	مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة الأغواط محمد بوضياف المسيلة	سوسيولوجيا التحولات القيمية في ظل مواقع التوصل الاجتماعي (جدلية المغالبة بين القيم التقليدية والقيم الافتراضية في سياق نوازل التغير الاجتماعي)	10.00د
ط.د محمد خنفر ط.د السعدية عثمان ط.د مسعودة سعود	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة محمد بوضياف المسيلة	الروابط الاسرية وانعكاساتها على القيم التربوية	10.00

مناقشة عامة

الجلسة العلمية الثانية : تحول الاسرة وعلاقته بتحول الخصوبة ونظام الزواج

رئيس الجلسة	الأستاذة الدكتورة ياسمينة كتفي
مقرر الجلسة	الدكتورة شباح مريم

اسم المشارك	المؤسسة	عنوان البحث	المدة
د. نعيم بومقورة	عبد الرحمان ميرة بجاية	الخصوبة والبنية السكانية في الجزائر قراءة تحليلية	10.00د
ط.د زينب زيزي	أبو القاسم سعد الله الجزائر2	محددات السوسيوديمغرافية لتأخر المرأة في الانجاب ، دراسة ميدانية لنساء متزوجات وغير متزوجات (الجزائر العاصمة)»	10.00د
د. نسيمة داود	عبد الحميد بن باديس مستغانم	قراءة سوسيوديمغرافية لظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري	10.00د
د. فايزة مفتاح د. حسين خديجة	أبو بكر بلقايد تلمسان علي لونيسي البليدة	واقع ومحددات تأخر سن الزواج في الجزائر دراسة تحليلية للمسح العنقودي السادس 2018-(MICS6)2019	10.00د
د. أمينة رحمون د. فتيحة فوطية	الجيلالي بونعامة خميس مليانة	معايير اختيار الشريك وعلاقتها بالرضا الزواجي لدى عينة من المتزوجين	10.00د
د. نجية مامش د.نبيلة عيساوة	محمد بوضياف المسيلة علي لونيسي البليدة	تحول مكانة المرأة وعلاقته بتراجع الخصوبة في الأسرة الجزائرية	10.00د

جامعة المسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

د.نبيلة عيساوة	علي لونيسي البليدة	الجزائرية	
ط.د رميساء زان ط.د نصرالدين شرقي	أبو القاسم سعد الله الجزائر أبو القاسم سعد الله الجزائر	التصور الاجتماعي للزواج عند الشباب بين القيم المجتمعية، وقيم المعاصرة دراسة ميدانية بولاية البليدة	10.00د
أ.د حورية علي الشريف أ.د سعاد بن قفة	محمد بوضياف المسيلة محمد خيضر بسكرة	مشكلات الأسرة المعاصرة –الزواج العرفي الطلاق 0الاسباب والحلول)	10.00د
مناقشة عامة			
الجلسة العلمية الثالثة : الأسرة الثقافة الصحية وصحة الام والطفل			
رئيس الجلسة	أ.د بوخيط سليمة		
مقرر الجلسة	الدكتورة عبد السلام سليمة		
اسم المشارك	المؤسسة	عنوان البحث	المدة
د. حنان بونيف د. هجيرة بوساق	محمد بوضياف المسيلة محمد بوضياف المسيلة	الثقافة الصحية للأسرة الجزائرية خلال جائحة كوفيد19	10.00د
د. رشيدة كرمبيط	علي لونيسي البليدة	الأسرة وعلاقتها بالسلوك العلاجي للأم	10.00د
د. سيهام عبد العزيز	محمد لمين دباعين سطيف	المتابعة الصحية للمرأة الحامل (دراسة تحليلية بناء على معطيات المسح الأسري الجزائري 2002 سنة)	10.00د
أ.د جويدة عميرة د. عبد المالك بودور	ابو القاسم سعد الله الجزائر ابو القاسم سعد الله الجزائر	الثقافة الصحية الأسرية وانعكاساتها على صحة الأم والطفل	10.00د
ط.د محمد الأخضر قويدري ط.د عبد الكريم محدادي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة	تأثير المستوى الثقافي للوالدين على المتابعة الصحية للأم والطفل في الجزائر	10.00د
ط.د بن سعيد شفيقة	علي لونيسي البليدة	وضعية ولوج الحامل لخدمات الصحة الانجابية دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة الام والطفل باتنة	10.00د
د.كوكب الزمان بليردوح ط.د صارة العدواني	العربي بن مهيدي ام البواقي العربي بن مهيدي ام البواقي	الأسرة والتثقيف الصحي للطفل	10.00د
ط.د صرا عمارة	جامعة البويرة	دور افلتربية الاسرية والصحية في رفع مستوى الوعي الصحي من أجل تحقيق الأمن الصحي في المجتمع	10.00د
مناقشة عامة			
الجلسة الختامية : الاقتراحات والتوصيات			

جامعة البليدة
رئيس قسم علم الاجتماع
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الملتقى الوطني ' التحولات الاسرية وعلاقتها بتحول الظواهر السكانية

عنوان المداخلة: **تحول مكانة المرأة وعلاقته بتراجع الخصوبة في الأسرة الجزائرية**

د. مامش نجية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. عيساوة نبيلة، جامعة علي لونيسي البليدة

ملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين مكانة المرأة والخصوبة في المجتمع الجزائري، هدفها الاساسي توضيح التغيرات التي عرفتها محددات مكانة المرأة في الجزائر، و ما تعرفه ظاهرة الخصوبة من تحولات من خلال الاحصائيات العامة خول هذه الاخية و تلك الخاصة بتعليم وعمل المرأة في الجزائر، حيث توصلت هذه الورقة الى أن بداية تراجع الخصوبة صاحبه الارتفاع الملحوظ ففي نسبة تمدرس الفتاة وبداية التحاقها بعالم الشغل منذ بداية سنوات السبعينات، ما يؤكد تغير واضح في مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع من جهة وتغير الادوار التقليدية التي كانت تؤديها من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: الخصوبة، المكانة المرأة، التعليم، الشغل.

مقدمة

يعد النظام الاجتماعي العام والمشاركة في الانتاج والموقع في البنى الاجتماعية متغيرات اساسية، تتحدد من خلالها مكانة المرأة، كما أن الارث الحضاري ؛ المتمثل في العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية والنزعات النفسية، تعتبر متغيرات وسيطة ومتداخلة، بينما ينظر الى موقع المرأة في هذا الاطار على انه المتغير التابع، الذي يتأثر بهذه العوامل وبتغيّره يؤثّر فيها. وقد لعب العامل التاريخي، عامل التقليد والاستعمار وعامل التنشئة الاجتماعية للمرأة في تكريس المكانة المتدنية لها واستبعادها عن الحياة العامة في المجتمعات التقليدية، في حين عرفت مكانة المرأة في المجتمعات حديثة تغيرات هامة بناء على التغيرات التي عرفتها البنى الاجتماعية عموما والبنية الاسرية على وجه الخصوص بالإضافة الى الاصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية المرتبطة بشؤون المرأة. ومنه نجد أن وضع المرأة الجزائرية خضع بدوره إلى طبيعة النظام الابوي الذي عرفه كل من المجتمع والعائلة الجزائرية، وهو النظام المعروف باستبعاده الاجتماعي للمرأة و تهميشها، مقابل هذا نجد أن الجهود التنموية والسياسات الاجتماعية وما طرأ عليها من اصلاحات عملت ، على دمج المرأة في المجتمع محاولة تفعيل دورها فيه،

وتوفير سبل تمكينها، مما ساعد على تغير مكانتها وأدوارها في الاسرة والمجتمع. وتبحث هذه الورقة في الاشكالية التالية :

ماهي التحول التي عرفتها مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع والعوامل الفاعلة فيها.

تحول الخصوبة في الجزائر والعوامل الفاعلة فيها.

1-مدخل مفاهيمي :

1-1- تحديد المفاهيم :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الطريقة الاستنباطية التي تعود الى الخلفية النظرية لموضوع البحث (دراسات سابقة و نظريات) من أجل تحديد الأبعاد و المؤشرات[i]، و على هذا الأساس توصف المفاهيم الاستنباطية عموما، بأنها أكثر دقة و موضوعية لأنه تم اختبارها ميدانيا في بحوث سابقة.

1-2- مفهوم الخصوبة:

لغةً : الخصوبة لغة من "الخِصْبِ" نقيض الجَدْبِ، و هو كثرة العشب، الليث: الخَصبَةُ، بالفتح، الطَّلْعة، في لغة، وقيل: هي النَّخْلة الكثِيرة الحَمْلِ في لغة، والرجلُ إذا كان كَثِيرَ خَيرِ المنزِلِ يقال: إنه خَصِيبُ الرَّحْل[ii].

اصطلاحاً : يقصد بالخصوبة عامة عدد الأطفال الأحياء الذي أنجبته المرأة ، و يتم عموما التمييز بين الخصوبة la fécondité و بين القابلية للإخصاب la fertilité أو القدرة على الإنجاب عند دراسة هذه الظاهرة[iii].

أما في البحث الحالي فان مؤشر الخصوبة المعمول به هو عدد الأطفال الأحياء لدى الأسرة في سن متأخرة من الحياة الإنجابية للزوجة و قد حدد في هذا البحث بين 35-45 سنة، و هو ما يعرف لدى الديموغرافيين بمؤشر التكافؤ في السن[iv]، و قد برر "Leridon" [v] هذا الاختيار بالدليل القائم على أساس أنه بالنسبة للمرأة توجد علاقة بين مستواها الاقتصادي-الاجتماعي في الخامسة و العشرين من العمر و المستوى الاقتصادي-الاجتماعي في الخامسة و الأربعين من العمر. أما اجرائيا فتنعكس في عدد الأطفال الأحياء الذي تنجبه المرأة خلال حياتها الإنجابية و الذي يتأثر بجملة المتغيرات الوسطية المتبناة في هذا البحث. بمعنى الاهتمام ببحث الخصوبة من ناحية العرض، لدى فئة الزوجات بين 35-45 سنة.

1-3- مفهوم المكانة الاجتماعية للمرأة:

يشير كل من"Linton" و"Parsons" إلى أن المكانة يمكن أن تنسب وفقا لمعايير طبيعية (موروثة) كالجنس والسن والاسرة والانتماء العرقي (وهو سمة المجتمعات التقليدية أو ما قبل الصناعية) أو معايير أخرى موضوعية (مكتسبة) تكتسب بالجهد والطموح أو الموهبة، بالإحالة الى قيم أكثر عصرية. مثل المكانة الاجتماعية –المهنية. (بوريكو و بودون ، 1986، صفحة 595) كما تعرّف بأنها مجموع

الصفات التي تسمح للفاعل بلعب دور اجتماعي، والوضعية التي يشغلها الفرد في إطار تقسيم العمل داخل نظام معين (Ferréol, 1995, p. 256).

ومنه فان مفهوم المكانة يرتبط بالوضع الذي يحتله الفرد في السلم الاجتماعي ضمن مجموعة معينة، كما يرتبط بجملة من المحددات الموروثة كالجنس او السن، وأخرى مكتسبة عن طريق الجهد الشخصي للفرد، كالمستوى التعليمي والخبرة المهنية الخ ... وجاء "رالف لينتون" بتعريف للمكانة ارتأيناه مناسبا لهذا المقام، يركز على ان المكانة هي :"مجموع الحقوق والالتزامات" (غيث، 1979، الصفحات 172-173) .

التعريف الاجرائي لمكانة المرأة : لأجل تحقيق الهدف من هذه الداراسة وبناء على الخلفيات النظرية والدراسات التي تطرقت الى مكان المرأة في الاسرة تم ضبط مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلال وصفها في الواقع التعرف على ما مكانة المرأة في الأسرة وقد صنفت تلك المؤشرات الى ثلاثة أبعاد أساسية البعد الاجتماعي الاقتصادي (واقع التعليم والشغل)، بعد الزواج (سن الزواج الأول، فارق السن بين الزوجين، الاختيار للزواج،)، بعد الانجاب(وقت اجاب الطفل الأول، أهمية الطفل لمرحلة الشيخوخة، عدد الاطفال المثالي في الاسرة)، وبعد السلطة(المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة في الاسرة، المشاركة في صرف ميزانية الاسرة، انفراد الزوج في اتخاذ القرار)

2- المقاربة النظرية :

مكانة المرأة الركيزة الاساسية في بناء كم هائل من النظريات المعاصرة المفسرة للخصوبة، ذلك دورها الهام في تحديد النسل النهائي للمرأة، الا ان كيفية تفسير العلاقة بين متغير مكانة المرأة والخصوبة اختلف من نظرية الى أخرى وبما أن العرض التفصيلي لهذه النظريات يفوق حدود هذا البحث فسيتم التطرق الى الكيفية التي فسرت بها بعض النظريات أثر العوامل الفاعلة في مكانة المرأة خصوصا التعليم والشغل على الخصوبة، مع العلم أن الاهتمام بمتغير التعليم في تفسير عدد المواليد لدى الاسرة يمد بجذوره الى التفكير الاجتماعي القديم[vi]. ولعل من أهم النظريات المعاصرة نظرية التحول الديموغرافي التي اتخذت من التنمية والتحديث عامل أساسي في تفسير تراجع الخصوبة على المستوى الكلي وتشير الى اهمية تعليم الفتاة في تراجع سن الزواج وتحديث الافكار التقليدية حول الاسرة والانجاب، كما نجد النظرية البنائية الوظيفية التي اعتبرت التعليم متغير أساسي في تحول البنى والمكانات الاجتماعية بما فيها البنية الأسرية وتغير مكانة و دور المرأة و الطفل في الاسرة النواة التي تتقلص فيها الوظائف التي كانت تؤديها الاسرة الممتدة بما فيها الوظيفة الانجابية. يمكن الاشارة أيضا الى النظرية الثقافية التي تجعل من التعليم ووسائل الاعلام والاتصال دور هام في نشر القيم الغربية حول الخصوبة وطريقة انتقالها وانتشارها من دول الشمال نحو دول الجنوب ومن المناطق الحضرية في دول الجنوب نحو المناطق الريفية وهو ما يساعد بذلك على انخفاض معدلات الخصوبة. كما تتخذ النظرية النسوية من التعليم عاملا

هاما في احداث الخلل في السلطة الابوية الحارسة للقيم والمعايير الاجتماعية التقليدية حول الزواج، الاسرة والانجاب وهو ما يؤدي فيما بعد الى تغير في مكانة المرأة والطفل ومنه في عدد الاطفال لدى الاسرة[vii]، هذا مع الاشارة الى دراسات عدة في هذا المجال تفسر العلاقة بين متغيري المكانة المرأة والخصوبة[viii].

3- المرأة و التعليم في الجزائر:

يعتبر التعليم حق من الحقوق الأساسية للإنسان خاصة بالنسبة للمرأة نظرا للدور الجوهري في تربية و تهذيب الأبناء، و في هذا المجال أثبتت الدراسات أن تعليم المرأة يساعدها على تنظيم أمور أسرتها و يزيد من فرص حصولها على العمل المناسب، خاصة إذا كان مرتبطا باحتياجات المجتمع ومتماشيا مع عملية التحديث. كما أن التعليم يرفع من مستوى وعي المرأة بحقوقها و السعي إلى اكتسابها، و يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة، لهذه الأسباب و غيرها يعتبر تعليم المرأة ضرورة لا بد منها من أجل تحقيق التقدم و الرقي الاجتماعي، و من أجل تحقيق ذلك عملت الجزائر جاهدة من أجل تحقيق هذا المكسب للمرأة الجزائرية من خلال البرامج أولى البرامج التنموية بعد الاستقلال.

يتبين من خلال التعدادات المختلفة أن نسب تمدرس الإناث في الجزائر بدأت محتشمة حيث لم تقدر سوى بـ 36.9% مقابل 56.8% من الذكور بين سن 6-14 سنة من خلال تعداد 1966، وهو ما يشير إلى الفروق الهامة بين الجنسين فيما يخص التعليم خلال السنوات الأولى من الاستقلال، الذي يعود بالدرجة الأولى إلى ثقافة المجتمع حول مكانة المرأة في المجتمع و من جهة أخرى إلى الانتشار الكبير للأمية في الأوساط العامة، مما جعل الأبوين لا يهتمان بتعليم الفتاة مادامت ستنتهي إلى بيت زوجها من مبدأ الثقافة الأبوية. ارتفعت نسبة تمدرس الإناث خلال تعداد 1977 إلى 59.6% مقابل 80.8% بالنسبة للذكور مع استمرار الفرق الهام بين الجنسين نظرا لهيمنة نفس الأوضاع الاجتماعية الثقافية التقليدية السابقة الذكر، ليتقلص ذلك الفارق تدريجيا ليصل إلى حوالي 3% حيث مثلت نسبة الإناث 92.0% و الذكور 95.1% في آخر تعداد [ix]. و يعكس تطور هذه النسب قفزة نوعية في تعليم الفتاة الجزائرية كما يشير من جهة أخرى إلى تغير هام في نظرة المجتمع إلى أهمية تعليم الفتاة حتى وإن كان ذلك نتيجة لضغط سياسة الدولة على الأسر المتمثل في إجبارية التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين.

من جهة أخرى تمكنت الفتاة من الارتقاء في السلم التعليمي، حيث عرفت تزايدا ملحوظا خاصة بالنسبة للمستوى الثانوي و الجامعي. فعلى مستوى التعليم الثانوي يلاحظ الارتفاع الكثيف لنسبة التمدرس البنات المقدرة بـ 58.38% سنة 2006. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد قدرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة 2006-2007 بأكثر من 69% وبلغت نسبة الإناث المسجلات في الدراسات ما

بعد التدرج 43.6%. و تجدر الإشارة إلى انه خلال السنوات الأخيرة كان التطور في مجال تمدرس الإناث سريعا في كل من المستوى الثانوي و المستوى الجامعي. و من المهم جدا الإشارة إلى أن الفروق بين الجنسين في كل المستويات تلاشت تقريبا. كما تجدر الإشارة أن للسلطات العمومية دور هام في ذلك.[x]. الا ان مع هذا التطور الهام في نسب تعليم المرأة، يرى بعض المهتمين ان تلك هي زيادة كمية في العموم لأنها لم يرافقها تغير نوعي في وعي المرأة، و مشاركتها في الحياة الاجتماعية، فالتغير في الوسط الجامعي هو تغير في الشكل و ليس في المضمون، إذ أن السلوك داخل الجامعة يختلف عن السلوك خارجها، و ما تتعلمه الفتاة في الجامعة أمر و ما تعايشه في الحياة الاجتماعية أمر آخر.[xi]

4- المرأة و الشغل في الجزائر :

إن تحقيق الذات و إثبات الوجود، و شعور الفرد بتقدير و احترم الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت و التفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح و اكتساب المكانة المرغوبة، كما أن العمل يعطيهن الفرصة لتحقيق ذواتها... و أن التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع.فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها و مركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة أحيانا للزوجة أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى. لكن المسلمة القائمة على أن عمل المرأة الذي يظهر في الانتقال إلى العمل المأجور لا يستوجب تحسن في وضعية المرأة. فبعض المفكرين يفسرون مشاركة المرأة في العمل المأجور على أنها حقيقة جد معقدة. و لا يمكن إلا للحقول الثقافية و الاديولوجية أن تقوم بتحليلها. أكيد أن عمل المرأة و بدون أي شك يعتبر فائدة لا يمكن استبدالها في المجتمع[xii].

حضت و تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء الجزائريات باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية المسطرة، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية و زيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي. وتواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس. بهذا بلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان بينما قدرت نسبة العمالة 26.6% من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 15.6% حيث أن 16.6% منها في المنطق الحضرية و 10% في المناطق النائية، وذلك مقابل 54% بالنسبة للرجال الرجال[xiii] ويوضح الجدول التالي تطور اليد العاملة بين الذكور والإناث منذ الاستقلال إلى نتائج آخر تعداد.

جدول رقم 11: تطور عدد و نسبة السكان العاملين حسب الجنس من 1966إلى 2008:

الوحدة : بالآلاف								
السنوات	1966	1977	1987	1989	1992	1995	1998	2008*
ذكور	1.625	2.242	3.773	4.362	4.246	4.623	4819	8.038
	%94.45	%94.20	91.18	%92.81	%89.62	%85.68	%84.43	%83.74
إناث	95	138	365	338	492	766	889	1.561
	%5.52	%5.8	%8.82	%7.19	%10.38	%14.32	%15.57	%16.26
المجموع	1.720	2.380	4.138	4.700	4.738	5.349	5708	9.599

المصدر : « Etude : « Femmes et hommes en Algérie : image statistique

CENEAP/ESCWA, Mars2000 ، *نتائج التعداد الوطني ، 2008

إذ يتبين من خلاله كيف تطورت نسبة اليد العاملة النسوية تطورا بطيئا إلى غاية 1995 حيث ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل واضح مقارنة بنسبة الرجال، حيث كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.

و مع أن تشريعات العمل القانونية في الجزائر تمنع طبقا لأحكام الدستور، أي شكل من أشكال التمييز ويحظر الأمر رقم 06 -03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم أو جنسهم أو أصلهم أو بسبب أي ظرف من ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية. كما يضمن نفس التشريع، الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية ويعتبر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه، باطلة.[xiv] و مع ان هذه التشريعات اتخذت ترتيبات خاصة بالنساء سيما في إطار حماية الأمومة. بمنع تشغيل النساء في الأعمال الخطيرة، أو غير الصحية، أو المضرة بصحتهن، بالإضافة إلى تعليق أي علاقة بالعمل أثناء و بعد مرحلة الولادة ، والاستفادة من ساعات الرضاعة خلال السنة التي تتبع الولادة وأخيرا منع العمل الليلي أو العمل خلال فترة الراحة القانونية بالنسبة للنساء الحوامل. إلا أن نسب مشاركة المرأة في القوة العاملة الجزائرية تشير إلى العكس، حيث بقيت متدنية بالنسبة للمرأة إلى يومنا. و بالتالي

يمكن إرجاع ضعف هذه النسبة إلى عدة عوامل منها الاجتماعية–ثقافية؛ حيث أن فضاءات ووقت ومعايير تنقل المرأة مازالت مضبوطة بقوة بالقيم و المعايير والأعراف الاجتماعية . ما يعيق ممارستها لنشاط مهني خارج مجال الأسرة[xv]. كما أن ضعف الاقتصاد الوطني خاصة في فترات تراجع أسعار البترول حالت دون كفاية الطلب على مناصب الشغل حتى بالنسبة للذكور[xvi]، كما سبق أن اتضح من تطور نسب البطالة.

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي تحد من نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، توجد عوامل أخرى ذاتية تكمن في شخصية المرأة نفسها، التي مازالت تعاني من السلبية و عدم الثقة بالنفس، وتحمل قيما تعتبر العمل هو حالة اضطرارية وقتية، وأن الهدف الأول لها يتمثل في حياتها الزوجية و حياة أطفالها، وهذه القيم طبعا هي نتاج أساليب التربية في الأسرية والقيم التي تربى عليها الفتاة منذ الطفولة والتي تعكس دائما طبيعة النظام الأبوي السائد في المجتمعات العربية. ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008)

أمام هذه التحولات التي عرفتها الجزائر فيما يخص التعليم و التشغيل بالنسبة للمرأة، يتبين أن المرأة الجزائرية حققت مكتسبات هامة دعمت بها وضعها في المجتمع من خلال رفع درجة وعيها من جهة وتحقيق استقلالها الاقتصادي من جهة أخرى، إلى درجة أن بعض المحللين يشيرون إلى إمكانية اضمحلال الثقافة الأبوية التي تعمل على إخفاء المرأة أمام ما تعرفه مكانة المرأة الاجتماعية من تحول، مشيرين إلى أن انتشار التعليم الحديث بمؤسساته، واكتساب المرأة والأبناء، خاصة البنات منهم، للمهارات التي تساعدهم على الدخول إلى سوق العمل، المأجور تعتبر ضربات الفأس الأولى والحاسمة في تفكيك النظام الأبوي الجديد انطلاقا من مؤسسته الأساسية المتمثلة في العائلة[xvii].

إن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، تمدرسها، تمديد تعليمها الجامعي ودخولها إلى سوق العمل زعزعت الحدود التقليدية بين الرجل و المرأة. إذ تؤكد الدراسات[xviii] الاجتماعية أن تمدرس الفتيات، وعملهن المأجور كلها عوامل تؤدي إلى تغيرات عميقة داخل إطار الأسر، والتي تفضي إلى تحول في مكنة ودور المرأة في الأسرة. فخروج المرأة في الجزائر من دائرتها المقدسة و حصولها على دخل أو قيامها بدراسات عليا كله يؤكد على تغير عميق في البنية الأسرية، واليوم يكفي أن نرى توسع الوجود النسوي في الخارج، حتى يمكن القول أن المجتمع الجزائري عرف تحول فعلي خلال بضع السنوات.

لقد كانت التغيرات السابقة الذكر فيما يتعلق بالمرأة الأثر الواضح على مكانتها، حيث أن البنية القديمة اختارت لها مكان ووظائف للحفاظ على استمرارية النظام الأبوي، إلا أن تحولها أصبح يهدد بخطر حدوث انهيار في قواعد النظام الأبوي الذي يقوم عليه المجتمع كما يؤكده بعض المختصين في مجال الأسرة[xix]. فالثقافة الأبوية التي تحدد الحياة الاجتماعية للمرأة في الفضاء المنزلي فقط، والتي تمنع عليها الخروج والاختلاط بالرجال، هي اليوم على العكس من ذلك. فالنساء لا يستطعن أن يستجبن للضغوط وقيود تسلسل المكانات والأدوار بنفس صرامة أمهاتهن و جداتهن.

إن تراجع كل من السلطة المطلقة للزوج، والحد من تدخل الآباء في شؤون الزوجين، نظرا لتراجع نمط الأسرة الممتدة، قوّى مكانة المرأة و منحها حرية أكبر، وبالتالي حرية فتياتها. إن صورة المرأة المقفل عليها في المجال المنزلي، يبدو أنها لا تغري الفتيات الشابات و الأحكام المسبقة ضد أولائك اللاتي يخرجن من أجل التعليم أو العمل أو العلاج أو للتسوق، تلاشت كلها، أي أن هذه المسائل لم تعد من المعايير الأساسية لتثمين الفتاة أو لاختيار ها كزوجة، بمعنى آخر حدوث تغير هام في قيمتي "الحجبة" و"الحرمة" بالمفهوم التقليدي. فالفتيات الشابات في سن الزواج لهن إمكانية اكبر لاختيار أزواج لهن. إذا كان للرجال حرية أكبر في اختياراتهم من النساء فان النساء تقمن بترجيح اختياراتهن خاصة إذا كان لهن مستوى تعليمي أو مهنة.

5- واقع مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية المعاصرة :

إن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، تمدرسها، تمديد تعليمها الجامعي ودخولها إلى سوق العمل زعزعت الحدود التقليدية بين الرجل و المرأة. إذ تؤكد الدراسات[xx] الاجتماعية أن تمدرس الفتيات، وعملهن المأجور كلها عوامل تؤدي إلى تغيرات عميقة داخل إطار الأسر، والتي تفضي إلى تحول في مكنة و دور المرأة في الأسرة. فخروج المرأة في الجزائر من دائرتها المقدسة و حصولها على دخل أو قيامها بدراسات عليا كله يؤكد على تغير عميق في البنية الأسرية، و اليوم يكفي أن نرى توسع الوجود النسوي في الخارج، حتى يمكن القول أن المجتمع الجزائري عرف تحول فعلي خلال بضع السنوات.

لقد كانت التغيرات السابقة الذكر فيما يتعلق بالمرأة الأثر الواضح على مكانتها، حيث أن البنية القديمة اختارت لها مكان ووظائف للحفاظ على استمرارية النظام الأبوي، إلا أن تحولها أصبح يهدد **بخطر حدوث انهيار في قواعد النظام الأبوي** الذي يقوم عليه المجتمع كما يؤكده بعض المختصين في

مجال الأسرة[xxi]. فالثقافة الأبوية التي تحدد الحياة الاجتماعية للمرأة في الفضاء المنزلي فقط، والتي تمنع عليها الخروج و الاختلاط بالرجال، هي اليوم على العكس من ذلك. فالنساء لا يستطعن أن يستجبن للضغوط وقيود تسلسل المكانات والأدوار بنفس صرامة أمهاتهن وجداتهن.

إن تراجع كل من السلطة المطلقة للزوج، و الحد من تدخل الآباء في شؤون الزوجين، نظرا لتراجع نمط الأسرة الممتدة، قوّى مكانة المرأة و منحها حرية أكبر، بالتالي حرية فتياتها. إن صورة المرأة المقفل عليها في المجال المنزلي، يبدو أنها لا تغري الفتيات الشابات و الأحكام المسبقة ضد أولائك اللاتي يخرجن من أجل التعليم أو العمل أو العلاج أو للتسوق، تلاشت كلها، أي أن هذه المسائل لم تعد من المعايير الأساسية لتثمين الفتاة أو لاختيار ها كزوجة، بمعنى آخر حدوث تغير هام في قيمتي "الحجبة" و "الحرمة" بالمفهوم التقليدي. فالفتيات الشابات في سن الزواج لهن إمكانية اكبر لاختيار أزواج لهن. إذا كان للرجال حرية أكبر في اختياراتهم من النساء فان النساء تقمن بترجيح اختياراتهن خاصة إذا كان لهن مستوى تعليمي أو مهنة.

لقد كان لهذه التصورات النسوية الجديدة الأثر الواضح **على توزيع الأدوار** الخاصة بكل من الذكور والإناث وبين الزوج والزوجة داخل الأسرة النووية و بالخصوص في الأوساط الحضرية، أين تكون الضغوطات أقل شدة من تلك التي تمارس من طرف أعضاء الأسرة الممتدة. إذ وجد أن الأدوار عرفت تغيرا، كما ظهر تراجع في التقسيم الصارم لأدوار الزوجين. حيث يؤكد "**محمد ربزاني**" في دراسته عن الحياة الأسرية للنساء الجزائريات الأجيرات، أن نساء اليوم يحاولن بقوة اكتساب أدوار أسرية مختلفة عن تلك المحددة مسبقا بمعايير الثقافة التقليدية. سواء كن يمارسن مهنة أو لا يمارسن أي نشاط مهني، فهن لهن سلطة اكبر في القرارات في المقتنيات، في تعليم الأطفال، تسيير ميزانية الأسرة، و في مجالات أخرى كثيرة، بالإضافة إلى أن إمكانية وصولها إلى العالم الخارجي أدى إلى قيامها بانجاز العديد من الأعمال خارج الأسرة، مثل التسوق من اجل الحاجات اليومية، الذهاب إلى إدارات، إلى المدرسة من اجل الأطفال، إلى الأطباء... ألخ[xxii]. بالمقابل يجب التأكيد على أن أدوار النساء هي التي تغيرت ؛ فهن يتكفلن بالإضافة إلى أدوارهن التقليدية أعمال يمكن القول عنها أنها ذكورية، في الوقت الذي مازال لم يتم فيه قبول الاتجاه أو الفكرة المعاكس. فمشاركة الرجل داخل مجال الأسرة تبقى دائما ضعيفة. و فكرة المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة ليست مرسومة في فكر الأفراد خاصة الرجال.

يجب الإشارة أيضا في هذا السياق إلى أن عمل المرأة كما أشار إليه نفس الباحث، غالبا ما تدفع إليه حاجة الاقتصادية للأسرة، مثل عدم كفاية ميزانية الأسرة أو تحسين مستواها المعيشي. مع ذلك لا يمكن إغفال العوامل النفسية التي تدفع بالمرأة إلى ممارسة عمل خارج الأسرة، مثل أهمية العمل المنجز، العلاقات الشخصية، الرغبة في الحصول على مكانة خاصة و هذا متعلق أكثر بالأشخاص المؤهلين كفاية (إطارات).

إن اقتحام الإناث للمجال الخارجي للبيت من الأمور الملاحظة بكثرة في السنوات الأخيرة ؛ فالحاجة الاقتصادية و الاجتماعية جعلت الأسر الجزائرية تسيّر من طرف النساء بقوة في المناطق الحضرية. و إذا كان عمل المرأة في مرحلة معينة (سنوات 60، 70) أمر مخزي بالنسبة للرجال، فإنهم اليوم يفضلون النساء العاملات، حتى يساعدنهم في تسيير الحياة اليومية التي يرون أنها أصبحت صعبة؛ على عكس الايدولوجيا التقليدية أين كان الذكور فقط مسئولون على تلبية حاجات الأسرة.

من الناحية الثقافي تحاول الأسرة الجزائرية التكيف مع الثقافة الحديثة و تستمر دائما في الارتكاز على المصادر الخاصة بالثقافة التقليدية التي تأخذ قواعدها من العادات و التقاليد و الدين. و يشير المهتمين بأن المجتمع الجزائري عرف مع الوقت تحلل بعض القيم والذي يختلف حسب المناطق و حسب الأسر، لكن قداسة بعض الجوانب الخاصة بنظام القرابة و المعايير القائمة على أساس الاحترام و الشرف و السلطة الأبوية لم تعرف سوى القليل من التغير[xxiii].

6- تحول خصوبة الزواج في الجزائر :

على عكس الخصوبة العامة والتحولات السريعة التي عرفتها منذ الاستقلال إلى اليوم، فان الخصوبة الشرعية بقيت مرتفعة، حيث قدرت سنة 1970 بـ 10.5 طفل لكل امرأة، لينخفض إلى 9 أطفال لكل امرأة سنة 1986 مقابل 7.7 طفل لكل امرأة سنة 1992، ويستمر في الانخفاض حيث قدر سنة 2002 بـ 5.9 طفل بينما ارتفع إلى 7.4 سنة 2008[xxiv]، ما يشير إلى قوة خصوبة الزواج من جهة واتجاهها نحو التراجع من جهة أخرى. كما يتبين أن الخصوبة الشرعية تراجعت بمتوسط 2.2 طفل خلال 22 سنة[xxv]، .و قدرت نسبة ذلك الانخفاض بـ 16 % بين سنتي 1970-1986 و قد مس ذلك الانخفاض كل الفئات العمرية بينما اكبر نسبة انخفاض سجلت بالنسبة للفئة العمرية 40-44 سنة في المقابل سجلت اقل نسبة لدى الفئة العمرية 20-24، و قدرت وتيرة التراجع بـ 1.3% في المتوسط. وقد استقرت قمة الخصوبة الشرعية في الفئة العمرية 20-24، ويؤكد المختصون، بالنسبة لهذه النقطة، على أهمية العمل على خصوبة الزواج في البلدان الإسلامية. وتشير الدراسات إلى أن تراجع الزواج والانتشار

الواسع لاستعمال وسائل منع الحمل هما العاملان الأساسيان في انخفاض خصوبة الزواج خلال الفترة ما بين 1970 – 1986.[xxvi]

بالإضافة إلى ما سبق فان معدل خصوبة الزواج المحسوب سنة 2002 يعد منخفضا عما كان عليه منذ ثلاثون سنة وذلك بالنسبة لكل الفئات العمرية، بين 1970–2002 كانت التغير الأكثر الأهمية قد مسّ فئة العمر بين 40–49 سنة و التي انخفضت الخصوبة فيها بأكثر من ثلاثة أرباع، وفسّر ذلك باستخدام وسائل منع الحمل بهدف التوقف من طرف تلك الفئة. أما تراجع الخصوبة بالنسبة لفئات العمر بين 30–35 و 35–39 بنسبة تزيد عن النصف (51% بالنسبة للفئة الأولى و 61% بالنسبة للفئة الثانية) وقد فسر بزيادة انتشار في استخدام وسائل منع الحمل. وأخيرا فان تراجع الخصوبة بحوالي الثلث بالنسبة للنساء المتزوجات الأقل من ثلاثون سنة يفصح عن الاستخدام المبكر لوسائل منع الحمل، بهدف المباعدة بين الولادات. والتراجع بالنسبة لخصوبة الزواج كان أقل أهمية من تراجع الخصوبة العامة.
يمكن الاستنتاج أن هناك فترتين كان التراجع فيهما ذا أهمية : عشرية 1977–1986 والفترة الممتدة بين 1992–1998 أين قدرت نسب انخفاض الخصوبة العامة في الزواج بـ 16% في الفترة الأولى و 23% في الفترة الثانية. و يعيد المختصون التحول الذي حدث في الفترة الأولى أساسا إلى تراجع معدلات خصوبة الزواج في الفئة العمرية بين 15–19 سنة الذي تراجع من 421‰ إلى 308‰. نفس الشيء فانه خلال الفترة 1992–1998 و بالإضافة إلى التراجع الهام في خصوبة الفئات الأقل من 20 سنة، فان الانخفاض خص في الأساس أيضا النساء بين 40–44 سنة (–35%) والنساء من 45–49 سنة (–39%). كما توصلوا إلى أن الانخفاض في الخصوبة لدى النساء في فئات السن المتقدمة استمرت وتسارعت خلال الفترة بين 1998–2002 أين بلغت –32% لدى النساء من فئة العمر 40–44 سنة و –50% لدى النساء بين 45–49 سنة[xxvii].

من جهة أخرى فان عدد الأطفال بالنسبة لكل فئة عمرية هو في تراجع منذ أربعون سنة، لكن النسل النهائي الخاص بالفئة العمرية بين 45–49 سنة تأخر في تراجعه، ففي سنة 1970 كان متوسط السل النهائي بالنسبة للفئة العمرية 45–49 سنة يقدر بـ 7 أطفال لكل امرأة و لم ينخفض عن هذا المستوى حتى سنة 1990، إذ بدأ يتراجع منذ ذلك التاريخ،حيث قدر في سنة 2002 بـ 6 أطفال لكل امرأة، مع العلم أن النساء تلك الفئة العمرية (45–49 سنة) ينتمين إلى الجيل المولود بين 1949–1953 و التي كان قد تجاوز عمرها الثلاثون سنة عندما دخلت الخصوبة في الجزائر مرحلة الانخفاض السريع، و بالتالي لم يمسها ارتفاع سن الزواج، كما كانت في ذلك التاريخ قد أنجبن عدد الأطفال الذي ترغب فيه. وبالتالي يمكن أن يظهر التراجع الواضح في النسل النهائي في الأجيال التي عايشت تلك الظواهر. و نرى الباحثة أن النساء اللاتي يقدر سنهن بأقل من 35 سنة في عام 2002 هن اللواتي ولدن بعد الاستقلال، التحقن بالمدارس ووصلن إلى سن الإنجاب متأخرات، خلال سنوات 1980. إلا أن هذه

الفترة توافقت مع انطلاق السياسة السكانية المشجعة على تنظيم النسل، و بالتالي فان نسلهن سيكون أدنى من نسل الأجيال التي سبقتها.

شكل رقم 12: تطور الخصوبة العامة والخصوبة الشرعية في السنوات الأخيرة (عدد الأطفال لكل امرأة) :

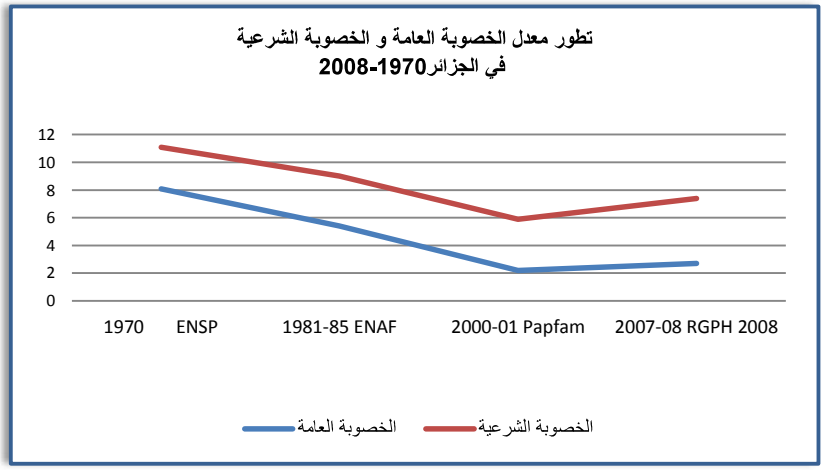

المصدر : بتصرف من الباحثة : Zahia Ouadah-Bedidi et Jacques Vallin[xxviii]

يمكن الوصول من العرض السابق الى أن ظاهرة الخصوبة في الجزائر تراجعت بناء على عاملين أساسيين في تراجعها هما ارتفاع متوسط سن الزواج خاصة بالنسبة للمرأة، و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل (Zahia Ouadah Bedidi, Kamel Kateb; 2000). (Ali kouaouci;1992 حيث تم التأكيد على أن انخفاض سن الزواج مباشرة بعد الاستقلال هو الذي أدى إلى ارتفاع الخصوبة إلى أقصى مستوياتها في بداية سنوات 1970 . و إذا تراجعت الخصوبة منذ ذلك الحين بوتيرة سريعة ، فان ذلك أيضا يعود إلى التغير المفاجئ في ظاهرة الزواجية. وحتى وإن كانت الحكومة قد تبنت سياسة تحديد المواليد منذ سنوات 1970 ، فان أكثر من ثلثي التراجع الذي حدث في معدلات الخصوبة الجزائرية بين 1970 و 1986 تم تفسيره بالارتفاع الذي حدث في متوسط سن الزواج الأول لدى الجنسين. إذ تبقى النساء الجزائريات عازبات، تسع سنوات إضافية عما كان عليه الأمر منذ 30 سنة، فبعد الانخفاض الملاحظ لمتوسط السن عند الزواج الأول بين سنتي 1966 و 1970 ، استمر هذا المتوسط في الانخفاض ليصل إلى 27.6 سنة في 1998 مقابل 18.3 سنة في 1966. بالإضافة إلى التغير الذي حدث في الزوج، يعيد هؤلاء الباحثون التراجع السريع للخصوبة إلى عامل أساسي آخر يتمثل في تبني الدولة لسياسة واضحة للتحكم في النسل.

إن أغلبية التحقيقات التي أجريت حول دول المغرب العربي بما فيها الجزائر أوضحت أن استعمال وسائل منع الحمل تطور وفق التحسن في مختلف العناصر المرتبطة بوضع المرأة ؛ كالتعليم،

المشاركة في النشاط الاقتصادي، الاستقلال المادي والمعنوي، الاستقلالية في اتخاذ القرارات الخ ... في نفس الوقت وبطريقة غير مباشرة فان موقف الرجل، نظرته للمرأة، توقعاته اتجاه الأطفال قد تغيرت، وذلك لا يعود فقط إلى تطور السياق الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضا إلى تغير مكانة المرأة داخل العائلة والمجتمع.[xxix] وذلك كله في إطار الانتشار الواسع للتعليم خاصة بين الفتيات، ودخولهن إلى مجال الشغل، إضافة إلى اتساع المناطق الحضرية... مرتكزين في تفسيراتهم على النظرية التحول الديموغرافي والتحديث.

وقد كان التساؤل قائما آنذاك عن المستوى الذي سيصل إليه تراجع الخصوبة في الجزائر بعد التراجع السريع الذي عرفته هذه الظاهرة في نهاية التسعينيات. إلا أن الإحصائيات كما سبقت الإشارة إليه، تشير إلى وجود ارتفاع مستمر في المؤشر التركيبي للخصوبة منذ بداية الألفية الثالثة، ما أدى إلى طرح تساؤلات أخرى ترمي إلى مناقشة العوامل العميقة لتراجع الخصوبة فيما سبق وعودتها إلى الارتفاع من جديد من بين هذه التساؤلات :

ومن أجل تفسير مخطط تحول الخصوبة في الأوساط التي لم تعرف التنمية ولا التحديث السوسيو–اقتصادي، قدم المختصون فكرة التحول الديموغرافي الناتج عن الأزمة (Lesthaeghe, 1998) وهو ما تم إثباته في مناطق مختلفة من العالم في أمريكا اللاتينية، أفريقيا وآسيا وبالنسبة للجزائر، من الباحثين[xxx] من ذهب إلى أن التراجع المفاجئ للخصوبة في الجزائر سنة 1986 يبدو انه تجاوب مع تراجع أسعار البترول والغاز، وذلك بتفاوت لهذه الأخيرة عن الأولى بسنة (Fargues, 2000)، إلا أن الجزائر لم تستطع تجنيد نصف سكانها المتمثل في النساء، بحيث بقيت على العموم خارج دائرة الإنتاج. وبهذا ارتفع الفقر بسرعة كما أن انخفاض الخصوبة كان حادا. وقد تساءل الباحثون آنذاك عما سيحدث إذا ما ارتفعت أسعار البترول في الجزائر ؟ وتمت الإجابة على ذلك السؤال انه بالنسبة للجزائر استمرت الخصوبة في الانخفاض رغم الارتفاع القوي لأسعار البترول والغاز. وأن هناك انقطاع في سيرورة التراجع في مقابل الأسباب الأولى التي أدت إلى الانخفاض. وبالتالي تأتي عوامل أخرى بديلة يذكر على رأسها، تعليم المرأة باعتباره الأكثر أهمية، لكن ليس الوحيد، ويذكرون في هذا المقام "عولمة الذهنيات" « La mondialisation des esprits » التي تتجاوب كثيرا مع انتشار البث الفضائي، من خلال توحيد اتجاه الخصوبة بطريقة مفضلة.

لكن ما يبدو من خلال آخر الإحصائيات حول الخصوبة و المحددات القريبة منها، أن الأزمة الاقتصادية أثرت على ظاهرة الزواجية أكثر من تأثيرها على ظاهرة الخصوبة، بحيث توافق الانتعاش في أسعار البترول، ارتفاع في عدد الزواجات في الجزائر ابتداء من سنة 2005 تاريخ بداية انفراج الأزمة الأمنية وبداية تحسن الظروف المادية للسكان، وهو ما نتج عنه لاحقا ارتفاع في معدلات الخصوبة

العامة، خاصة إذا علمنا أن خصوبة الزواج لم تعرف نفس وتيرة التراجع التي عرفتها معدلات الخصوبة العامة.

وقد أكد الباحثون المهتمون بظاهرة الخصوبة في الجزائر خاصة، على عاملين أساسيين في تراجعها هما ارتفاع متوسط سن الزواج خاصة بالنسبة للمرأة، و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل (Ali kouaouci;1992. (Zahia Ouadah Bedidi, Kamel Kateb; 2000) حيث تم التأكيد على أن انخفاض سن الزواج مباشرة بعد الاستقلال هو الذي أدى إلى ارتفاع الخصوبة إلى أقصى مستوياتها في بداية سنوات 1970 . و إذا تراجعت الخصوبة منذ ذلك الحين بوتيرة سريعة ، فان ذلك أيضا يعود إلى التغير المفاجئ في ظاهرة الزواجية. و حتى و إن كانت الحكومة قد تبنت سياسة تحديد المواليد منذ سنوات 1970 ، فان أكثر من ثلثي التراجع الذي حدث في معدلات الخصوبة الجزائرية بين 1970 و 1986 تم تفسيره بالارتفاع الذي حدث في متوسط سن الزواج الأول لدى الجنسين. إذ تبقى النساء الجزائريات عازبات، تسع سنوات إضافية عما كان عليه الأمر منذ 30 سنة، فبعد الانخفاض الملاحظ لمتوسط السن عند الزواج الأول بين سنتي 1966 و 1970 ، استمر هذا المتوسط في الانخفاض ليصل إلى 27.6 سنة في 1998 مقابل 18.3 سنة في 1966. بالإضافة إلى التغير الذي حدث في الزوج، يعيد هؤلاء الباحثون التراجع السريع للخصوبة إلى عامل أساسي آخر يتمثل في تبني الدولة لسياسة واضحة للتحكم في النسل.

7- النشاط الاقتصادي و الخصوبة :

تشير إلى أن الخصوبة في الزواج بالنسبة للنساء العاملات هي الأقصى بـ 6.6 طفل لكل امرأة بينما تمثل 5.5 لدى الطالبات، بينما الخصوبة العامة تشير إلى أن الخصوبة مرتفعة لدى النساء الماكثات بالبيت، بل إن الخصوبة العامة للنساء الماكثات بالبيت تمثل ضعف خصوبة النساء العاملات، أما ما يتعلق بخصوبة الزواج فان الفروق ليست ضعيفة فقط إنما عكسية. و المدهش أكثر أن الخصوبة داخل الزواج بالنسبة للنساء العاملات أظهرت ارتفاع محسوس مقارنة بخصوبة الزواج لدى النساء الماكثات بالبيت في حين أن خصوبتهن العامة تعد على العكس الأضعف. و عند مقارنة معدل خصوبة الزواج حسب سن الزواج الأول و النشاط الاقتصادي اتضح وجود فروق طفيفة بين النساء الماكثات بالبيت و النساء العاملات حيث ينخفض قليلا لدى هذه الأخيرة و يرتفع لدى النساء الماكثات بالبيت.[xxxi] إن المرأة لم تدمج في سوق العمل رغم ما لهذا العامل من اثر على تراجع الخصوبة نظرا لجملة من المعوقات الاجتماعية و الثقافية من جهة و نظرا لعدم قدرة الاقتصاد الجزائري عل توفير مناصب شغل و يمكن الرجوع إلى تطور اليد العاملة النسوية في الفصل الخاص بالمرأة.

8- التعليم و علاقته بالخصوبة الزواج :

يصنف التعليم كواحد من أهم المتغيرات الثقافية التي لها علاقة بمستوى الخصوبة، إلا أن الدراسات[xxxii] كشفت أن التعليم في الجزائر لا يؤثر كثيرا على خصوبة الزواج، فالمعدل العام لخصوبة الزواج يختلف من 6.1 طفل لكل امرأة من مستوى التعليم الابتدائي إلى 6.5 لدى النساء بدون تعليم في سنوات التسعينات. بل ظهرت بشكل متناقض حيث أنها أكثر ارتفاعا لدى النساء في المستوى التعليمي الثانوي و العالي من النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي ابتدائي. أما فيما يخص الخصوبة العامة فان الوضع ينعكس تماما حيث تقدر الخصوبة بالنسبة للنساء بدون مستوى تعليمي بـ 3.5 طفل لكل امرأة في حين قدرت بـ 2.3 بالنسبة للنساء من المستوى التعليمي الثانوي و العالي، بينما تتخذ النساء من المستوى التعليمي الابتدائي مكانة وسطية بـ 2.5 طفل لكل امرأة، و تم إرجاع هذه الاختلافات في الخصوبة العامة و علاقتها بالتعليم إلى الاختلاف في السلوك الزواجي خاصة منه السن عند الزواج الأول بالإضافة إلى الطلاق و نسبة العزوبة النهائية. و هي اختلافات ليست بذات الأهمية بالنسبة لخصوبة الزواج.

في المقابل كما هو الحال بالنسبة لمكان الإقامة فانه مهما كان المستوى التعليمي تم التوصل إلى فروق في خصوبة الزواج لا يمكن التغاضي عنها و ذلك حسب السن عند الزواج الأول. حيث تم التوصل إلى ارتفاع خصوبة النساء التي ليس لها مستوى تعليمي بالنسبة لفئة الزواج المبكر، بينما تذوب هذه الفروق كليا بالتقريب بين النساء اللاتي تزوجن في سن يفوق 25 سنة.

شكر رقم : تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي للمرأة :

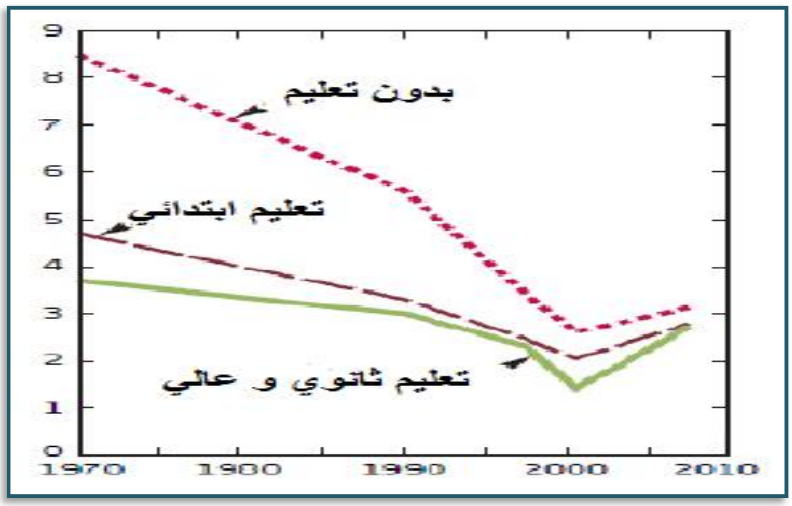

المصدر : Z. Ouadah-Bedidi, Population et Sociétés, N° 486, INED , Février 2012

مع ما لتعليم المرأة من اثر ذا طابع ثقافي على وجه الخصوص يظهر في الفرق في عدد الأطفال الذي تنجبه المرأة المتعلمة في مقابل عدد الأطفال الذي تجبه المرأة غير المتعلمة، إلا أن التعليم كان له أثر آلي أكثر منه أثر ثقافي مرتبط بتغير عميق يمس السلوك الإنجابي، حيث أن التعليم أثر أكثر على سن الزواج الأول بالنسبة للجنسين و خاصة المرأة، و هو ما كان له الأثر الواضح على تراجع الخصوبة العامة نظرا لتقلص مدة الزواج و منه مدة التعرض للحمل، و هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كاستعمال

و سائل منع الحمل، و لعل الشكل البياني يشير أن ارتفاع الخصوبة خلال العشر سنوات الأخيرة مس كل المستويات التعليمية مع وجود بعض الفروق فيما بينها.

خاتمة

يمكن الوصول من العرض السابق لما عرفته مكانة المرأة من تحولات على المستوى الاجتماعي والاسري خصوصا من خلال ارتقائها في السلم التعليمي وخروجها الى الحياة العامة من خلال ممارستها للنشاط المهني، له علاقة بما تعرفه خصوبة الزواج من تحولات سريعة في المجتمع الجزائري باتجاهها نحو تراجع ملحوظ، وهو ما يركز عليه المدخل النظري البنائي الوظيفي المتبنى في هذه الورقة البحثية، وبالتالي فان التحولات في خصوبة الزواج في الجزائر يرتكز على التحولات التي تعرفها مكانة المرأة في المجتمع الجزائري المعاصر.

الهوامش :

[i] - Van Campenhoudt Luc, Quivy Raymond, Manuel de recherche en sciences sociales, 4e édition, Paris: Dunod, 1995, pp 123-125.

[ii] - أبي الفضل ابن منظور، **معجم لسان العرب**، باب الخاء، مراجعة : فواز زكارنة، لبنان : 2013، نسخة الكترونية.

[iii] - Ali Kouaouci**, Eléments d'analyse démographique**, Alger : OPU, 1994, p. 68.

[iv] -Bruno Schoumaker et Dominique Tabutin, **Relation entre pauvreté et fécondité dans les pays du sud** *: Etat des connaissances, méthodologie et illustrations*. Document de travail n°2, Belgique : Institut de démographie, Université catholique, Louvain- la-neuve ,1999, Pp. 16,17.

[v] - Ibidem.

[vi] - علي جلبي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان، بيروت : دار النهضة العربية، 1984، ص 47.

[vii] - Victor Piché, Jean poirier, Les théorie de la transition démographique : vers une certaine convergence ? in : Sociologie et sociétés, Vol. 22, n°1, 1990, pp. 1979-1980, p. 180.

[viii] - مصطفى خلف عبد الجواد، المرجع السابق ، ص 24.

[ix] - CENEAP, Genre et développement en Algérie, Alger, CNEAP, n° 19, 2001p. 156.

[x] - CNES, **Rapport National sur le développement Humain**, Algérie : CNES, 2008, p.95.

[xi] - عبد القادر عرابي، **المرأة العربية بين التقليد و التجديد**، في المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 47.

[xii] -Nadia Attout et al., **Femme, Emploi et fécondité en Algérie**,(Alger : CENEAP, 1999), p.11.

[xiii] -ONS, Emploi et chômage (au Quatrième Trimestre 2008) p1. www.ons.dz (02-03-2012)

[xiv] - الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المرأة و العمل، المرجع السابق، ص 18.

[xv] -Nadia Attout et al. Op.cit. P.11.

[xvi] - Philippe Fargues, **Algérie, Maroc,Tunisie vers la famille restreinte ?** Population et sociétés, n° 248, Paris : INED,1990, p.3.

[xvii] - العياشي عنصر، **الأسرة في الوطن العربي** : *من الأبوية إلى الشراكة*، الكويت : عالم الفكر، المجلد 36، العدد 3، يناير-مارس 2008، ص 291.

[xviii] - Radjia Benali, op.cit. P. 92.

[xix] - المرجع السابق، 311.

[xx]- Radjia Benali, op.cit. P. 92.
[xxi] - المرجع السابق، 311.
[xxii]- Mohammed Rebzani, **La vie familiales des femmes Algériennes salariées**, Paris : L'Harmattan, 1997, p. 99.
[xxiii] - Mohamed Bedrouni , **variabilité des comportements démographiques et sanitaires selon l'appartenance géographique et culturelle,** Cas de l'Algérie, Communication présenté au colloque international de l'AIDELF, Québec, Canada, Aout 2008, p 185.
[xxiv] - Zahia Oudah-Bedidi, **Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie** op.cit., P 7.
[xxv] - Thamany Chebab, op.cit., p 84.
[xxvi] - Ali kouaouci, **Famille Femme et contraception***, contribution à une sociologie de la famille Algérienne*, Alger : CENEAP, FNUAP, 1992, p 55.
[xxvii] - Zahia Oudah-Bedidi, **Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie**, op.cit. p.5.

[xxviii] - zahia Ouadah-Bedidi et Jacques Vallin, **Fécondité et politique de limitation des naissances en Algérie Une histoire paradoxale**, op.cit., p 7.
[xxix] - Kamel Kateb, Zahia Oudah Bedid, **L'actualité démographique du Maghreb,** in Borne, Dominique et Rioux, Jean-Pierre, Apprendre et enseigner la guère d'Algérie et le Maghreb contemporain, CRDP de l'académie de Versaille, 2002, p. 6.
[xxx] **-** Youssef Courbage, **Sur les pas de l'Europe du sud : fécondité au Maghreb**, op.cit. p.475-476.
[xxxi] - Zahia Oudah-Bedidi, Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1998, document de travaille n°185,INED, P30.
[xxxii] - Zahia Oudah-Bedidi, Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1998, document de travaille n°185,INED, P30.